التخصيص الى القصد الى احد المستويين في نفس الامر المرجوح انه لا يقع
لأنه عبث وهو ينقض والباري تعالى واجب الكمال وانما سبب التخليط
التباس ما يصح بالذات ويمتنع بالغير بالممتنع مطلقا او بالجائز مطلقا
ولهذا امتنع النظام والاسواري قدرته تعالى على القبيح وقالت الفلاسفة
لو كان العالم محدثا لكان ممكنا ولو كان ممكنا لكان الامكان
ذاتيا له لكان ممكنا في الازل ولو كان ممكنا في الازل لجاز ان يقع ولو
وقع لكان قديما وانه جمع بين النقيضين اذ السير القول بحدوث العالم
فيكون باطلا فكان من جوابنا عليهم ان قلنا ان المقدورات
كلها مسلمة الى قولكم لو كان ممكنا في الازل لجاز ان يقع لانا نقول
هو جائز بالذات ممتنع بالغير لان شرط المختار اخراجه عن الموجز فلذا
نقول لهو لا ان المختار يصح منه الفعل نظرا الى ذاته لكن يمتنع بالغير
وحاصل هذا ان مرادنا بالقادر من له الحالة التي تصح منه معها
ان يخرج المعزوم الى الوجود باختياره وذاك اثر القدرة ومرادنا بالمريد
من له الحالة التي تصح معها او لاجلها ان يختص ذلك الاثر بوجه
دون وجه ووقت دون وقت وقد قلنا يقف وقوع فعله على داعي
الحكمة فذاك او وقوع داعي الفعل لانه لا يستقل عنه والا لم يكن وجها
له فلت شعري من اين جاء لهم تعميم وقوع بقدرته تعالى
وان اراد واصحة التعلق والكمال كما قلنا في القدرة لم يلزم منه الوقوع
والا فليقع كل ممكن والعجب من قوله المعتزلة من اثبات
الارادة صفة ذات اعني بمقابل صفة الفعل حتى قالوا بتلك المقالات الرديئة
ولم يرتكبوا لهم حيلة الى ذلك الا تسليم هذه الوهم الساقط واما قعقعة الاشاعرة
بالمغالبة والقهر لمن وقع في ملكه ما لا يريد فانما ذاك في المغلوب و
المقهور لا الممكن لملوكه من ذاك باختياره وهو قادر على منعه كيف شاء
في كل لحظة وطرفة وقد اعترف هذا
القدر صاحب المسايرة وليس اعتراضه الا كسر العين العور اقترح
بالدمعة لما طبق هذا الجم الغفير على تلك القعقعة حتى ذكر البياضي
عن ابي حنيفة انه يلزم ان السحر وما كنت اظن بابي حنيفة انه

يبلغ

يبلغ ذا الدرك فقد هان الخطب ان كان النعمان بلغ الى هذا القدر وليست
الشهرة وكثرة الفضيلة بنافعة ولا حجة ولا كتهانك لطيفة
وسر اجر علمها الله سبحانه وتعالى من شاء وهو انما يحاسبك على ما عندك
فحيث عليك بما اعطاك لانما اعطاك عبدا غيرك لا يكلف الله نفسا
الا ما اتاها فاعد الجواب واعرض الى الله في العصمة عن ان يستخفك
احد فان الله سبحانه يقول فاستخف قومه فاطاعوه انهم كانوا قوما
فاسقين فعلل خفتهم وطاعتهم لطاغيتهم بفسقهم فكان الآية
من قبلهم كما قال المستكبرون للضعفا انحن صددناكم عن الهدى بعد اذ جاءكم
بل كنتم مجرمين فداو نفسك ان شئت والحمد لله وحده فان قلت
هل بين معنى الراجح في نفسه والراجح بالقياس على قولهم يترجح بالاختيار
وفي فرق فلت نعم بينهما بون عظيم فان معنى الراجح
بالمختار هو ان اخرجه من العدم الى الوجود وكان جائزا الوجود ويعود
الاختيار والايقاع واجب الوجود ومعنى الراجح في نفسه ان الماهية
الفلانية كالعقل مثلا يستتبع الرفع في شان من اتصف بها ويناسب
العقول مدحه وتعظيمه من حيث ذلك الاتصاف وهذا الاستتباع
من لوازم العدل وعوارضه والمؤكدات لترجحه ومن قصرت همته
وضعف نظره ظن ان هذا هو المعزو اهل الادراك التام يقولون على
الحقيقة فمن نظر الى الاحسان في نفسه كالانعام على الباس مثلا وحده
فحقا في نفسه يذعن له العقل ويطمئن الى فعله بالفطرة الصرفة السليمة
من دون نظر الى عاقبة ولولا هذا لم يكن احسانا البتة اذ التاجر الذي
انفق عمره في منافع الناس ومرافقهم على انواعها متحريا لنفع نفسه ليس له
من الاحسان شيء من حيث انه كذلك ومما لحق الثابت في نفسه الذي
ادرك العقل حقيقته وانه حقيق ان لا تعزل عليه عبادة الباري تعالى
وتقايض هذه الحقايق تقايضها في ذاتها ومستتبعاتها واذا كون الشيء
في نفسه هو المقصود اصالة دون نظر الى الآمر به مدح الله تعالى ذاته
فقال ان الله يامر بالعدل والاحسان وايتاء ذي القربى وينهى عن الفحشاء والمنكر
والبغي يعظكم لعلكم تذكرون فلا بد ان عاقل ان العدل حسن وكمال يقبل